

تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر:

دور المنظومة الانتخابية في تحديث وبناء التحول الديمقراطي

-قراءة في القوانين والممارسات-

الأستاذة: آمال حجيج

قسم العلوم السياسية

جامعة أم البواقي

باحثة بقسم العلوم السياسية،

جامعة باتنة، الجزائر.

ملخص الدراسة

تهتم الدراسة بتفحص عملية تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر وذلك بتسليط الضوء على إصلاح المنظومة الانتخابية ودورها في تحديث وبناء التحول الديمقراطي، من خلال دراسة السلوك الانتخابي مع إبراز مهمة تعديل الوثيقة الدستورية من الناحية القانونية من جهة، وضمانات إصلاح المنظومة الانتخابية كآلية لتفعيل عملية الإصلاح للسياسي من جهة أخرى.

تنتقل الدراسة لتبين الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون العضوي المتعلق بالأحزاب خاصة قضية ديمقراطية العمل الحزبي بالإضافة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية كرهان للتحول الحضاري والديمقراطي مما يعتبر كتحد أمام تفعيل مسؤولية الأحزاب السياسية في الديمقراطية المشاركة.

وباعتبار أن الإصلاحات مرهونة بمستقبل تمكين الشباب، تتفحص الدراسة مدى تأثير القوة الشبابية في ترجيح كفة موازين عمليات الإصلاحات، خاصة وأن الشباب اليوم لا يطرح نفسه كإشكالية تمثيل أو أفكار أو بديل أو تنافس بل كإشكالية تغيير.

تخلص الدراسة في النهاية إلى ضرورة تبني مقاربة تنموية في تفعيل الإصلاحات السياسية في الجزائر من خلال ضرورة خلق التوازن بين العملية الإصلاحية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. فالعملية السياسية هي انعكاس أمين للبعدين الاقتصادي والاجتماعي. كما أن الدفع بعجلة الاقتصاد يستدعي استتباب الاستقرار الاجتماعي الذي يفرض وجود جهة داخلية محصنة.

مقدمة

إن الحراك السياسي الحالي الذي تعيشه الجزائر وما يتبعه من خطابات، يعطي اليوم الانطباع ببداية تشكل فكر سياسي جديد بالجزائر، يستجيب لرهانات المرحلة، ويتواصل عموما بمرجعية الدولة الوطنية، ويطرح ضرورة تجديدها بعد مرور خمسين سنة على الاستقلال واستكمال ما فاتها في الفترة الماضية.

ساهمت في حراك وتفعيل هذا المشهد السياسي جميع القوى المؤسساتية وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة التي عبرت بصراحة عن إرادتها الجادة في مواصلة تعميق الديمقراطية المشاركة وإرساء دعائم الحكم الراشد، حيث أعلن رئيس الجمهورية في خطابه بتاريخ 2011.04.15 عن جملة من الإصلاحات التي تهدف إلى الرقي بالحياة العامة، سيما من جانب تكريس الحريات الأساسية للفرد وحقه في مؤسسات تمثيلية تعبر عن آرائه وطموحاته.

ومن المتفق عليه أن موضوع النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية شكل ولا يزال يشكل أحد اهتمامات فقهاء القانون الدستوري والإداري، وحتى رجال السياسة طالما أن له تأثير على سير مؤسسات الدولة وعلاقاتها ببعضها، ولما له من ارتباطات مباشرة بالتعددية الحزبية ومتطلباتها، مما يجعل دراسة موضوعنا يستجيب لضرورات عملية وتتمثل في ضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطالعها، هذا من جهة، من جهة أخرى متطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم انتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في الجزائر بما لا يتعارض ومتطلبات الديمقراطية المتجددة كما يستجيب لمتطلبات قانونية وتتمثل في ضرورة التطرق للمنظومة القانونية المنظمة لعملية الانتخاب في علاقتها بالأحزاب السياسية.

وباعتبار أن الانتخابات هي أداة ووسيلة لصناعة المؤسسات التي تتكفل بالشأن العام، تقودنا خصوصية هذه الإصلاحات من حيث الدواعي والأهداف إلى ضرورة تحليل الإشكال الجوهري المتعلق بكيفية وضع نظام انتخابي يتطابق مع كيفية اختيار قيادات سياسية ناجحة قادرة على قيادة الرأي في المستقبل. وهذا بالاستعانة بجملة من التساؤلات: ما هي مهمة تعديل الوثيقة الدستورية من الناحية القانونية؟ وما هي ضمانات إصلاح المنظومة الانتخابية كآلية لتفعيل عملية الإصلاح السياسي؟ ثم هل من آفاق جديدة تحملها هذه الإجراءات والقوانين في تفعيل الحياة السياسية والعمل السياسي داخل الساحة الوطنية؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية التي تندرج ضمنها تستدعي التعرض للنقاط الرئيسة الآتية:

- 1- قانون الانتخابات الجديد كركيزة أساسية للإصلاحات: الرقابة السياسية والرقابة القضائية.
- 2- آليات تفعيل مسؤولية الأحزاب السياسية في الديمقراطية المشاركة: النظام الانتخابي ودمقرطة العمل الحزبي.

3- التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة ودوره في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

4- تشبيب المجالس المنتخبة وتأثيره في تفعيل العملية السياسية.

5- المقاربة التنموية في تفعيل الإصلاحات السياسية: ضرورة خلق التوازن بين العملية الإصلاحية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

1- قانون الانتخابات الجديد كركيزة أساسية للإصلاحات: الرقابة السياسية والرقابة القضائية

تعتبر الانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحاكم، كما أن الانتخابات مرتبطة بالديمقراطية؛ فلا قيام لهذه الأخيرة ما لم يكن الانتخاب وسيلة اختيار الحاكم. والانتخابات دليل على فكرة التعدد داخل المجتمع، وهي تؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام الناخبين لاختيار حقيقي وحر، اختيار بين برامج متعددة وأحزاب متعددة ومرشحين متعددين¹. وإذا كانت العملية الانتخابية هي "مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسة إلى

¹ سعاد الشراقوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: بدون دار النشر، 2007، ص ص. 144-145.

تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب"²، فهي بهذه الصفة، حق من الحقوق السياسية للمواطن، وتدخل في إطار قانون الانتخابات، الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن واختيار النظام الانتخابي المتبع، ثم تنظيم مسار الاقتراع³.

وقد غدا الاقتراع العام والبرلمانات أسس مشروعية جديدة، مشتركة لغالبية أنظمة اليوم⁴. وفي الواقع، ليس هناك شيء أكثر تسييسا من اختيار النظام الانتخابي، إذ يعترف كافة كتاب العلوم السياسية اليوم بأن نوعا من التصويت يؤدي إلى نوع محدد من الديمقراطية، فالانتخابات ليست فقط أساس النموذج الليبرالي بل هي ماهيته نفسها كما يؤكد ذلك دوفرجي⁵. فكل نظام من الأنظمة الانتخابية يترك أثرا واضحا في النظام السياسي، وفي الحياة السياسية للبلاد، ومن هنا، فإن نظام الحكم إذ يختار هذا النظام الانتخابي أو ذاك فإنه لا يفعل ذلك إلا ليصل إلى هدفٍ معين يريد تحقيقه لأنه يراه متفقا مع مصالح البلاد في زمن معين⁶.

على ضوء الإصلاحات السياسية التي تشهدها الجزائر منذ بداية السنة الماضية وما تتضمنه من مشاريع قوانين، كان للقوانين العضوية وأن نوقشت في المجلس الشعبي الوطني كما تم المصادقة عليها. إن هذه الديناميكية السياسية اليوم يعززها رئيس الجمهورية ويحرص على السير بها إلى آخر نقطة أمام آمال الشعب وطموحاته في تحقيق الديمقراطية وتعزيز مسارها في الجزائر. حيث تتمحور دواعي هذا التحول نحو السياسة الإصلاحية النوعية، حول إيمان القيادة السياسية الجزائرية بضرورة الاستجابة للمتغيرات الجيو-سياسية الحاصلة في المنطقة العربية والتي لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال، كما تعد في نفس الوقت وسيلة صد للمؤامرات المحاكاة ضد الدولة الجزائرية.

في الحقيقة، لم تكن هذه الإصلاحات لترى النور لولا مبادرة رئيس الجمهورية منذ 15 أبريل 2012، وقد بين الرئيس بأنه حريص على متابعة الإصلاحات لأنها إصلاحاته قبل كل شيء ولو أنه أشرك فيها الطبقة السياسية وأشرك الشعب الجزائري برمته وهذا منذ البداية من خلال إشراك لجنة مشاورات واسعة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى حضور شخصيات وطنية بارزة ولجنات سياسية.

ووعده الرئيس الشعب بأن هذه الإصلاحات سوف تتجسد في مشاريع قوانين تُحال على البرلمان في افتتاح دورة الخريف وبالفعل كانت الحكومة عند وعد رئيس الجمهورية، حيث أحالت جميع المشاريع على هيئة البرلمان سواء القوانين العضوية أو القوانين العادية.

وبذلك، فقد قطعت هذه الإصلاحات شوطا من ناحية تشريع القوانين التي تنظم العملية الانتخابية. ونلاحظ في هذا الصدد، أن خارطة الطريق التي رسمها رئيس الجمهورية هي تسير بمراحل مضبوطة وأمنة بدليل أنه كانت هناك وسائل مطروحة تتعلق بـ"هل سيكون الشعب في موعد الانتخابات" خاصة وأن البلاد تشهد اليوم تغييرا لخارطتها السياسية، هذا فضلا عن تغيير القوانين الأساسية التي تنظم العملية الانتخابية.

² سعد عبدو وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص. 27.

³ مفتاح عبد الجليل، "البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري"، الاجتهاد القضائي، العدد 4 بدون سنة طبع، ص. 169.

⁴ مورييس دوفرجي، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1992، ص. 05.

⁵ ميشال مياي، دولة القانون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1979، ص. 224، 225.

⁶ مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص. 143.

لكن، كيف تتشكل هذه النخب التي تقود الرأي في المستقبل وتذهب بجزائر الخمسينية القادمة إلى بر الأمان؟ هنا نطرح مسألة مدى فعالية المؤسسة الحزبية، فهل النخب السياسية الحزبية عموماً تحمل المقومات الضرورية وأفكار مشروع هوية وطنية قائمة على ثقافة المواطنة، مواطنة تكون واعية، حديثة ومتأصلة؟ ثم، ما هي مهمة تعديل الوثيقة الدستورية؟ من الناحية القانونية، وما هو حجم المسؤولية الملقى على عاتق المنتخبين اليوم؟

إن الملاحظ لأدوات الإصلاح التي تزامن ظهورها مع بداية السنة الماضية (قانون الأحزاب، قانون الانتخابات حول توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، حالة التنافي مع العهدة الانتخابية..الخ) يجد أنها في مجملها قوانين عضوية، والقانون العضوي لا بد من أن يمر بإجراء أساسي يتمثل في النظر فيما إذا كانت هذه النصوص تتماشى مع الدستور. ولكن، عندما أخطر الملف الدستوري بدراسة هذه القوانين العضوية، لم تكن لديه الصفة لتقديم فتوى تتعلق بغرلة هذه القوانين على أساس وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تضبط العملية الانتقالية. وبذلك، فإن هذه الرزمة أو ما نسميه بالموجة الأولى من الإصلاحات (وهو ربيع الجزائر المنتظر 2012) سيعمل جميع العالم على مراقبتها على أساس: هل ستبني الجزائر ديمقراطية تعددية، تنافسية؟ وهل أن الإرادة الشعبية اليوم ممثلة بالفعل في البرلمان من خلال الأسماء المحفوظة في القوائم الانتخابية التي تطرحها الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية؟ وهل هذه القوائم وهذه الأسماء اليوم بإمكانها أن تفصل في نصوص قانونية تحملها وثيقة مصيرية كاللستور؟

في هذا الشأن، يتحدث الرئيس عن انتخابات غير مسبوقة وغير مشهودة. بمعنى، أنه سوف تتوسع القاعدة بالقوى السياسية وبذلك ستكون تفاعلية. وفي نفس الوقت ربما ما يعتبر الأهم في هذه الآليات، هو أنه ولأول مرة ستكون هناك رقابة على مستويين: المستوى السياسي المحض عن طريق الرقابة ابتداء من البلدية والقوائم الانتخابية إلى غاية عملية الفرز والإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات. والمستوى الثاني يتمثل في الرقابة القضائية وبذلك، نجد الخطاب الموجه للقضاة يوكل لهم مهمة أساسية مفادها أن القضاء، كسلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، يمكن أن يتمخض عنه نوعاً من الشفافية، كما أنه يضاف إلى هذه الأخيرة عامل أساسي وهو العامل الخارجي. ربما رئيس الجمهورية يتحدث في الكثير من الأحيان وبشكل واضح، وحتى منذ 15 أبريل 2011، عن ضرورة فتح المجال للملاحظين الدوليين من أجل إضفاء الشفافية على العملية الانتخابية، وهذا يعد أمراً مهماً في تكريس النهج الديمقراطي.

إن قراءتنا للسلوك الانتخابي في الجزائر إثر الانتخابات الأخيرة تحديداً، وخاصة بعد إجراء التعديلات على النصوص القانونية⁷، تجعلنا نستحضر في إطار العمل السياسي وقانون الأحزاب والمنظومة الانتخابية ككل، الآليات التي تم إدخالها من قبل المشرع العضوي، وتتعلق بآليات المراقبة. فالرقابة القضائية موجودة؛ ولأول مرة في العمل السياسي الجزائري نجد لجنة إشراف القاضي، وهي تتكون من ثلاث قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ولها امتداد عمودي-أفقي. صحيح أن الإجراء القضائي هو هيكل جديد، إلا أن الرقابة القضائية كانت موجودة في السابق وأعيد النظر فيها. لهذا السبب، نلاحظ هناك سباق مع الزمن لتنصيب المحكمة الإدارية التي ستتولى الفصل في المنازعات الانتخابية على المستوى المحلي. بالإضافة إلى تنصيب القضاة على المجالس الانتخابية المحلية، فهناك اللجنة الوطنية التي حلت مكان اللجنة الوطنية المستقلة التي قننها وشرعها القانون هذه المرة، حيث تخول لها كل الصلاحيات من انتخاب رئيسها ومنع حضور الأحزاب المشاركة في فعاليات ملتقياتها وبرامج أعمالها إلى غير ذلك. فإذا كانت هناك تظلمات، يتم طلب واستدعاء مباشرة

⁷ والتي وصلت إلى 250 تعديل، حيث انفرد قانون الانتخابات بـ 193 تعديل، واختصت قضية المشاركة السياسية للمرأة بـ 31 تعديل، وقانون التنافي بـ 21 تعديل... هذا وبالإضافة إلى وصول 145 امرأة نائب من مجموع 462 نائب إلى المجلس الشعبي الوطني.

هذه اللجنة أو لجنة إشراف القاضي لتبت في الأمر، مما يجعلنا نسلم بإمكانية إحالة صوت المتظلمين إلى القضاء عند التخوف من أن العملية الانتخابية تشوبها بعض التصرفات السلبية.

يتعلق الجانب الثالث بقانون الأحزاب في حد ذاتها، لأن هذا القانون يسمح لممثلي الأحزاب والمرشحين أن يتواجدوا في مكاتب التصويت من بداية الاقتراع إلى نهايته ليحصلوا في النهاية على محضر الفرز.

هناك أيضا سرد لطيف بخصوص "البنسة" ودائما فيما يتعلق بالرقابة، وهي شيء مهم للغاية، حيث أصبحت الرقابة هذه المرة مجانية بينما كانت الأحزاب التي تجلس في هذه اللجنة في المواعيد السابقة تتقاضى مبلغا ماليا وهو ما يؤكد في نهاية المطاف بأن مصلحة الوطن تسبق مصلحة الأحزاب.

تتعلق النقطة الرابعة والأخيرة، بالقرار السيادي لرئيس الجمهورية في نفس الموضوع، حيث صرح "ندعو المراقبين الدوليين للحضور لمراقبة مسار العملية الانتخابية". لكن يبقى القضاء شيئا ملموسا نضع تحته خطأ.

كان حضور المراقبين الدوليين⁸ حضورا ملموسا وقد تمكن هؤلاء من الإشراف من خلال الآليات والإمكانات اللوجيستية والمادية في إطار عمليات التحرك. وبذلك، فكل وسائل الرقابة وكل وسائل شفافية العملية الانتخابية موجودة في هذا القالب.

لكن يبقى فعلا أن القانون شيء والممارسة شيء آخر لأن الممارسة تكون بقرارات سياسية حينها، بمعنى أنه بمباشرة استعداد الهيئة الانتخابية تنصب لجنة الإشراف، كما أنه بعد إيداع الملفات تنصب اللجنة السياسية. وبذلك، كل حادثة إلا وتوضع في وقتها وقالها.

2- آليات تفعيل مسؤولية الأحزاب السياسية في الديمقراطية المشاركة: النظام الانتخابي ودمقرطة العمل

الحزبي

إن الأحزاب السياسية هي قنوات للتعبير بمعنى أن الأحزاب تنتمي أولا وقبل كل شيء- إلى أدوات أو وسائل التمثيل، إنها أداة، أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة⁹. وهي بذلك، تعني وجود "اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر-في جوهره- عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي تمثيلية المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"¹⁰.

وفي إطار العمل السياسي بالجزائر، وأمام التزام رئيس الجمهورية بالمسار الإصلاحي السياسي، هناك أيضا نقطة أثارها الرئيس في أكثر من مرة وهي مسؤولية الأحزاب السياسية. فما هي مسؤولية هذه الأخيرة أو بالأحرى، ما هي آليات تفعيل مسؤولية هذه الأحزاب داخل الساحة الوطنية؟

إن الآليات أو القوانين هي نوع من الضغط ونوع من السيناريو الذي يحتاج إلى إخراج ويحتاج إلى فاعلين قادرين على إضفاء المصدقية بشكل كبير على هذه الإصلاحات. علاوة على ذلك، إذا نظرنا إلى الاستحقاقات السابقة -على الأقل تشريعات 2007- فإن التقديرات الرسمية للمشاركة السياسية لم تتعدَ آنذاك 35%. إن أحد مؤشرات قياس نجاح

⁸ فهؤلاء الملاحظين الدوليين ليسوا بالأجانب فهم ينتمون إلى منظمات إقليمية أو دولية: جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي الأمم المتحدة، كلها منظمات لها علاقة مع الجزائر وسبق للجزائر وأن تعاملت معها.

⁹ أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: عالم المعرفة، 1987)، ص 14.

¹⁰ نفس المرجع، ص. 20.

"الربيع الجزائري" هو مدى مشاركة الناخبين في العملية الانتخابية. والمشاركة هنا، مرهونة أساسا بفاعلية وديناميكية هذه الأحزاب السياسية.

إذا أمعنا النظر في المرحلة السابقة، وأردنا تقييم القوى السياسية في الجزائر، فإننا نجد هناك نوعا من الضبط من طرف الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية الصعبة والدموية. وبذلك، كان التحالف الرئاسي قد قدم نوعا من التوازن للاستقرار النفسي. لكن العملية الراهنة، تحتاج إلى أحزاب قوية ذات برامج واضحة ومقنعة. فلنتساءل في هذه النقطة بالتحديد: هل الجزائر تملك مثل هذه الأحزاب القوية القادرة على تعبئة الرأي العام؟

إن الرأي العام يفصل بين العملية الاجتماعية من جهة والعملية السياسية من جهة أخرى؛ فالشارع يتحرك باحتجاجات اجتماعية فئوية إلى درجة كبيرة. وإذا نظرنا إلى الحراك الاجتماعي، فهو عبارة عن مطالب لرفع الأجور ومطالب لتحسين معاشات المتقاعدين ومطالب بالشغل ومطالب أخرى خاصة بالسكنات. علاوة على ذلك، تجد الأحزاب السياسية نفسها مضطرة لأن تقدم برامج معينة في سعيها للوصول إلى قبة البرلمان حتى تضع تلك البرامج الاجتماعية حيز التنفيذ.

لقد أصبحنا أمام نوع من النظام السياسي الذي لديه القدرة باحتياجات صرف كبيرة جدا- 180 مليار دولار حسب التقديرات الأخيرة- مما يوحى بوضع مريح على المستوى المالي، وهو ما جعل المواطن وكأنه يريد أن يقفز على العملية السياسية، لأنه على دراية تامة بأن الخزينة تتوفر على مال يكفي للاستفادة منه وبذلك، أصبحت الاحتجاجات هي مطالب اجتماعية ربعية مما قد يجعل مستقبل العملية الديمقراطية في الجزائر في خطر. حتى أن الأحزاب السياسية- الثمانية عشر- الجديدة وللأسف هي أحزاب أو شخصيات منشقة عن الأحزاب القديمة. مما يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل معنى هذا أن هذه الأحزاب الناشئة لها رؤيا شاملة، رؤية أفكار سواء فيما يتعلق بمستقبلها أو بمستقبل الجزائر؟

نعتقد بأن الأحزاب الفاعلة هي وحدها الكفيلة والقادرة على تعبئة الرأي العام، ثم إن الناخب الجزائري على إدراك نوعي اليوم بخصوص هذه الأحزاب السياسية وبرامجها. فالعوامل الهوياتية هي عوامل مشتركة لا يمكن التلاعب بها في العمل السياسي (الإسلام، العربية، الأمازيغية، الوحدة الوطنية)؛ هي مكونات لهذا الناخب. لكن، هل لهذا الحزب سواء أكان علمانيا أو ديمقراطيا أو وطنيا أو إسلاميا القدرة على تحقيق نسبة نمو معينة؟ ثم إلى أي مدى هذه القوانين العضوية الخاصة بالجانب السياسي هي محرك لصناعة أفكار الأحزاب الجديدة وحتى بالنسبة للأحزاب الموجودة، خاصة وأن الرهان المطروح أمامها يتعلق بكسب المواطن؟

نعتبر سنة 2013 سنة نصر بالنسبة للأحزاب السياسية لسببين رئيسيين، يتعلق السبب الأول بكثرة المواعيد الانتخابية للسنة الماضية، لأن رئيس الجمهورية لما حافظ على أجندة الانتخابات التشريعية صرح بأنها ستكون في ماي 2012 والدورة الخريفية أقصاها 2 فيفري بعدها تليها دورة أكتوبر بحلول الانتخابات المحلية وفي النهاية، حلول موعد انتخابات مجلس الأمة على أن جميعها مواعيد وأجندة عادية. فضلا عن هذا، فإن رئيس الجمهورية أكد على أن عملية مراجعة الدستور ستتم وفقا للإجراءات المهمة في القانون الأساسي وطبعا الموجودة في الدستور وبالضبط في المادة 174 ومفادها أن رئيس الجمهورية يبادر بتغيير الدستور، في حين يقوم كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بمهام التعديل. مما يجعلنا نسلم بأن الأحزاب السياسية تشارك في الانتخابات مع كل الضمانات الموجودة لكن وحدها المشاركة في هذه العملية الانتخابية ستكشف عن حجمها.

إن العملية الانتخابية مهمة جدا وهي بالنسبة للأحزاب قضية حياة أو موت، هذا من جانب الانتخابات. أما من جانب القانون العضوي المتعلق بالأحزاب، فإنه مفروض على هذه الأخيرة، وبإجراءات جديدة، قانون جديد يتطلب إجراءات مهمة: كالتمثيل النسوي، وقضية ديمقراطية العمل الحزبي داخل الأحزاب.

تعني قضية ديمقراطية العمل الحزبي داخل الأحزاب، بأنه لا بد من تنظيم مؤتمرات في إطار العمل الحزبي عن طريق مندوبين منتخبين من القاعدة إلى القمة، وبذلك إعادة تنظيم الهياكل الداخلية للأحزاب وفقا للديمقراطية (وهو ما يعتبر تخوفا لدى الأحزاب فهو بمثابة تحدي لها)، وهذا التوافق الديمقراطي لم يتمخض عن العمل الحزبي، لأن المُشَرَّع لما يتقن بأن الأحزاب تخلت نوعا ما عن المبادرة، تدخل ليجعل من قضية انتخاب رئيس الحزب كل خمس سنوات أمرا ضروريا لا رجعة فيه، ولا بد من وجود نساء ضمن صفوف الحزب كما لا بد للأحزاب من أن تشهد انتخابات. بمعنى، أن المُشَرَّع الجزائري حل محل الأحزاب السياسية ليفرض عليها فرصا للتغيير. هذا هو السبب الذي يجعلنا نذهب إلى أن سنة 2012 هي سنة مفصلية بالنسبة للأحزاب السياسية المطالبة بمقاومتها وحرصها على استمرار وجودها حتى تحظى حينها بتمثيل مقبول يساهم في صياغة دستور جديد. خاصة وأن الهدف الأول من الانتخابات هو اختيار نواب في البرلمان قادرين على النظر في القوانين من خلال دراستها ومناقشتها.

هذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية من خلال إعادة الثقة للمواطن في منتخبيه. إلى جانب مسؤولية الأحزاب السياسية، هناك أيضا مسؤولية المواطن للمشاركة في هذا الحراك الذي تعرفه الجزائر خاصة بالنظر إلى القرارات والإجراءات التي اتخذها الرئيس لتفعيل وتحريك هذه الساحة التي كانت راكنة.

كما أن حماية المواطنين المؤيدين لحزب أو حركة سياسية معينة من طرف الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، يعد أمرا ذو أهمية قصوى في التخفيف من عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بصوته من أجل تدعيم الديمقراطية. ومن هنا تبرز أهمية الحركة الانتخابية كمسألة مركزية بالنسبة لتدعيم شرعية النظام التي ترجع بالمقام الأول إلى اللجنة الاجتماعية الأمنية¹¹.

في هذا السياق، هناك ضمانات كبيرة على مستوى ترشح المنتخبين بما فيهم الأحرار، لأن المنتخبين والمرشحين الأحرار لا بد من إثباتهم لامتلاكهم قاعدة شعبية لذلك، فُرض على المرشح الانطلاق من 400 استمارة توقيع على كل مقعد. فعلى سبيل المثال، تمتلك العاصمة على 32 مقعد و7000 صوت تقريبا. فهناك بعض الأحزاب المعتمدة لدى الدولة وربما لا تحوز على مناضلين بهذا القدر. هذا ما يشكل الضمان الأول. أما الضمان الثاني؛ فيتمثل في تحديد المُشَرَّع سقف تمويل الحملة الانتخابية. ففي السابق كان السقف المالي محدد بـ 15 مليون سنتيم لكل مرشح، أما اليوم فقد بلغ حتى 100 مليون سنتيم لكل مرشح، وأكثر من هذا الحد يعاقب عليه القانون بمعنى، لا بد من أن يكون هناك قدر من المساواة بين الأحزاب السياسية وتمويلات مرشحها، مما يجعل أصحاب رؤوس الأموال، في إطار التمويل الحزبي، لا يستطيعون أن يضخوا كل أموالهم في الحملة الانتخابية، وهنا نسجل الضمان الثاني.

فيما يتعلق بالأحزاب أيضا، هناك ضوابط مهمة في إطار القانون الجديد تتعلق بتمويلها، حيث يحددها القانون في حالات معينة وهي قضية الاشتراك وقضية الهبات (مفتوحة لا تتجاوز 300 مرة عن الحجم المرجو، مما يحول دون انفراد

شخص واحد بشراء الحزب أو ما في الحزب). وبهذه الطريقة، توجد هناك ضمانات من الجانب المالي حددها المشرع ضمن هذه المبادئ القانونية الواضحة. لكن ماذا عن الممارسات؟

في هذا الإطار، يبقى الأشخاص محل التعامل في العمل السياسي، وبذلك لا يمكن التحكم فيهم بطريقة أو بأخرى. لكن رغم ذلك، لا يمكن الجزم أيضا بتعميم مثل هذه الممارسات، ولعل عامل التوعية يطغى إلى السطح في هذا المقام، توعية المواطن بما تتضمنه هذه القوانين من ضوابط مهمة للغاية.

تتطلب عملية تفعيل الحياة السياسية وتفعيل العمل السياسي في الجزائر انتشار الوعي وهو دور منوط بالأحزاب السياسية. بمعنى، أن العملية السياسية مرهونة بفاعلية وديناميكية هذه الأحزاب، فوظيفتها التقليدية معروفة، تتمثل أولا في التنشئة السياسية؛ كيف تخلق وعي لدى الفرد بضرورة تصويته على برنامج معين دون الآخر.

وهنا تقريبا القسم الاجتماعي كان واضحا في الأنظمة الديمقراطية العريقة التي تحدث عنها رئيس الجمهورية في افتتاحه مؤخرا للسنة القضائية. فمعروف أن النخب والفئات الاجتماعية في فرنسا وبريطانيا على سبيل المثال، تصوت لصالح أحزاب معينة. ففي بريطانيا، تصوت هذه النخب إما لحزب العمال لأنه يهدف إلى تحقيق صالحهم الاجتماعي وإما لحزب الأحرار لنفس الدواعي والأسباب. في هذا الصدد، لم يتم في الجزائر بعد فرض الطبيعة الحزبية المنشودة ذات الأهداف الاجتماعية والفئوية، وإنما الأحزاب في الجزائر، وحتى على الصعيد الإيديولوجي، نجدها في بعض الأحيان من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين متحالفة على مشروع معين. فاللون الإيديولوجي في حد ذاته، لم يعد لديه دورا أساسيا يستحق النضال وتكريس جل المجهودات لتحقيقه.

على أية حال، نحن نراهن أساسا على دور الأحزاب في عملية تعبئة وتنشيط العملية السياسية. يبقى الإعلام بشقيه السمعي البصري وحتى الكتابي مصدر التوعية. فلا يمكن الحديث عن مجال للحرية في العمل الإعلامي في ظل غياب لمنظمات قوية لأصحاب المهن، وكذلك وجود نوادي وتقاليد نقابية وفضاءات حرة لمناقشة مختلف القضايا. والتوعية الحقيقية تكمن في كيفية تعبئة المواطن وهي النقطة التي تثير بدورها مسألة الانتقال وبناء الرسوخ الديمقراطي الذي يتطلب حضور مناضلين حقيقيين يؤمنون ببرنامج معين في إطار عملهم الحزبي. وبطبيعة الحال، ربما سيكون للأحزاب ممرا ومخرجا أمام الانفتاح السياسي والإعلامي¹².

لقد لاحظنا، ودائما من الناحية الممارساتية، الضوابط في الانتخابات والتصويت داخل البرلمان في الغرفة السفلى، كما لا حظنا كيف أن بعض الأحزاب دافعت على بقاء التجوال السياسي مع العلم بأن مشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وضح ضرورة منع التجوال السياسي وهذا من جانب تكريس القواعد الأخلاقية التي تتناقض تماما مع القواعد السياسية وربما يكمن هنا العيب. فكيف بالأحزاب المهيمنة في الغرفة السفلى أن تحاول تغيير أحد الأهداف التي وضعها الرئيس في المشروع العضوي!

3- التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة ودوره في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

إن الانتخاب هو أداة ووسيلة لصناعة المؤسسات التي تتكفل بالشأن العام. وعندما نتكلم عن الشأن العام؛ فهو ظاهرة تتغير بتغير أدوات الحياة. كما تتغير بتبدل الأفكار وظهور قيم جديدة. وبذلك، فإن المجتمع الجزائري وغيره من المجتمعات لا يشدُّ عن قاعدة التغير في السلوك الانتخابي، وهذا يعني بأن لكل مرحلة سلوكياتها الانتخابية تتحكم فيها العناصر الآتية:

¹² إسماعيل معارف قالبة، الإعلام حقائق وأبعاد، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 1990).

كل سلوك انتخابي تتحكم فيه القوة التأثيرية لقادة الرأي وكاريزما قادة الرأي، كما تتحكم فيه الاستجابة البرامجية للحاجات التي يمر بها أي مجتمع سواء الحاجات المادية، الاقتصادية، الاجتماعية أو أيضا الحاجات الجيو-سياسية. علاوة على ذلك، فإن المجتمع الجزائري يبدو وكأنه تخطى مرحلة ترجمة مستوى من مستويات الوعي الانتخابي، هذا الأخير الذي يعتبر في الأصل امتحان لمن يريد ممارسة السياسة. ومن يمارس السياسة لا بد له من أن ينتج المعنى المقنع والأخلاق السياسية المقنعة، ويطرح المجتمع في جملة من الأحلام وليس جملة من الأوهام، لأن الوعي يفهم الأوهام ويفهم الأحلام. لقد شهد المجتمع الجزائري ظهور نسبة معتبرة من النساء المنتخبات مما يعتبر مؤشرا قويا على قابلية الذهنية الجزائرية على التأقلم مع الحدث¹³.

لكن، هل هذا يعني أن حضور المرأة في المجالس المنتخبة وفي المحليات هو حضور عن جدارة؟ إن حضور المرأة بالمجالس المنتخبة لم يأت فقط عن طريق التشريع، لأن المجتمع يمتلك على إمكانيات التعامل مع الظواهر التي لا يتقبلها. وبذلك، فإن قراءتنا ومتابعتنا لما يحدث على المشهد السياسي الخاص بمشاركة المرأة، تؤكد عدم وجود ولو خطاب واحد، ولحد اليوم، يتكلم عن ما كان يروج له بعض الساسة في زمن عن دخول المرأة لبيتها وتحجبها. فقد تغيرت قيمة المرأة بشكل كبير، لأنها أصبحت رهانا للتحول الحضاري والتحول الديمقراطي وليست مشاركتها تعتبر حقا سياسيا وانتخابيا تتمتع به فحسب.

لقد غدا اليوم موضوع المشاركة السياسية للمرأة يكتسي أهمية كبيرة واهتماما من المؤسسات سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، خصوصا مع تطور حركة حقوق الإنسان وارتباط هذه المشاركة بمستوى ديمقراطية الأنظمة السياسية ومستوى تطور المجتمعات. لأن الديمقراطية تعني مشاركة كل أفراد الأمة في تسيير الشؤون العامة دون تمييز بين الرجل والمرأة، فعنصر المواطنة مرتبط بحق المواطن في الانتخاب، كما هو مرتبط بحق المرأة والرجل في الترشح للمجالس المنتخبة¹⁴.

أصبح التمثيل النسوي اليوم في المجالس المحلية تمثيلا قويا، حيث بلغ نسبة 31 % بعدما كان يمثل فقط 5 و 7 % حتى أن هذه النسبة المعتبرة تفوق النسبة المحددة في أهداف الألفية وهي 30 % في آفاق 2025. بالإضافة إلى ذلك، تركزت الجزائر ضمن آخر إحصاء قام به الاتحاد البرلماني الدولي في 31 مارس 2012 في المرتبة 122 من حيث وجود المرأة في تمثيل المجالس المنتخبة. وبالنسبة للنتائج المحققة مؤخرا، ستقفز البلاد إلى المرتبة الرابعة دوليا إذا ما قورنت في هذا المضمار بالبرلمانات التي تتشكل من أكثر من 460 نائب فما فوق وهذا بعد كل من كوبا، النبال وألمانيا.

إذا أردنا أن نجري قراءة في هذه الأرقام وآفاق ترقية المرأة في الفضاء السياسي بشكل عام، فإنه بإمكاننا القول بأن مسار الرجل التمثيلي والنيابي غير مسار المرأة، والمطلوب من المرأة اليوم هو أكثر بكثير؛ فعليها أن ترسخ الضرورة التي لم يعطيها لها فقط القانون، فنحن نكتشف قيادات رأي نسوة كما نتحدث عن قوة تنظيم مجتمع مدني نساء رائدات فيه، وعن قدرة عطائهن وقدرة تضحيتهم أكثر من الرجال. إن المرأة كمركية وكذاتية إنسانية لما تدخل التمثيل، فهي بذلك

¹³ فقبل الانتخابات الأخيرة كان يضم المجلس الشعبي الوطني 30 امرأة أي بما يعادل 7.7 % كما كان يضم مجلس الأمة 7 نساء فقط بفضل تعيينات رئيس الجمهورية أي ما يعادل نسبة 5 % من وجود 144 عضو في المجلس. أما على مستوى البلديات وعلى مستوى القطر الجزائري فهناك 15041 بلدية لم ترأسها سوى 3 سيدات (القبّة، الغرب، أدرار) مما يعتبر وضعاً كارثياً من ناحية التمثيل النسوي. لذلك دخلت الجزائر اليوم في نظام الحصص شأنها شأن 87 دولة عبر جل بقاع العالم تحذو خطو نظام الحصص، إذن هي نسبة شائعة ومتداولة.

¹⁴ سليمة مسراتي، "المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة"، مجلة المفكر 8

تفرض صورتها على غيرها الذي لا بد له وأن يتقبل تلك الصورة، هذا من الناحية الأولى. أما من الناحية الثانية، فإن مؤشر التغيير سواء في الذهنيات أو حتى في الفكر السياسي يبدأ من هذه النقطة، فالدول الأوروبية مرت من هنا، والمجتمع الجزائري اليوم تجاوز العقبة وهذا بوجود العنصر النسوي بعدد 145 عضو في البرلمان من مجموع 162 عضو. ترى كيف سينعكس ذلك على وجود المرأة في المجالس المنتخبة المحلية أو حتى داخل الأحزاب في حد ذاتها؟

إن المرأة اليوم في حاجة إلى اكتساح مناصب أخرى داخل الأحزاب في حد ذاتها. ونفس القرار الذي أوصل المرأة بنسبة 145 نائب في البرلمان، هو نفسه القرار الذي يعطي المرأة نصيبها في المجالس المنتخبة المحلية سواء البلدية أو الولائية. فالقانون يحدد نسبة للمرأة هي نفس النسبة الموجودة على المستوى البرلماني. علاوة على ذلك، تكون نسبة مشاركة هؤلاء المرشحات نسبة إجبارية. بمعنى لا بد للقوائم المرشحة أن تتضمن فائزات وهو أمر مفروغ منه باعتبار أن القانون يلزم بذلك. أكثر من هذا، القانون الحيوي الذي يحفز الأحزاب فيما يتعلق بالمرأة بخصوص إعادة النظر في مكانتها داخل الأحزاب هو حافز أكثر. لأن الأحزاب تشتكي من الوضعية المالية التي تشهدها. القانون ينص هنا بأن الأحزاب التي تتخذ في صفوفها نساء (في المحليات) ستكسب أموالا مقابل ذلك. فعلى مستوى البرلمان يتقاضى الحزب مبلغ 40 مليون سنتيم عن كل نائب في البرلمان مع نهاية كل سنة، أما في المحليات وفي الانتخابات البلدية والولائية، فلا تتقاضى الأحزاب مقابلا ماليا عن ممثلها الرجال بقدر ما تتقاضى عن ممثلاتها النساء. وهو ما يعتبر تحفيزا كبيرا للأحزاب السياسية حتى تكون تضفر على الأقل بوضعية مالية مريحة.

هذا من جانب المجالس المنتخبة، أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فالقانون العضوي المتعلق بالأحزاب وضع مبدأ يتعلق بإلزام الأحزاب على أن يكون ضمن هيئاتها القيادية (المكتب الوطني أو الهيئة المديرية) وضمن صفوفها نساء. إلا أن القانون لم يحدد النسبة خلالها، فبقيت نسبة مفتوحة. صحيح أن قانون الانتخاب حدد النسبة من 20 إلى 50 % لكن في العالم السياسي ككل ترك المجال مفتوحا.

من هنا، سوف يظهر مدى استجابة الأحزاب السياسية لهذا المشروع الكبير، المشروع الحضاري، مشروع المجتمع المتعلق بإدماج المرأة في العمل السياسي من خلال الأنظمة الداخلية والقوانين الأساسية للأحزاب. فعندما تأخذ الأحزاب هذه المؤشرات الجديدة بعين الاعتبار، لربما عند المطابقة مع هذا القانون، سيظهر مدى استجابتها على هذا المستوى. نستشف أيضا في هذا الصدد، رسالة أخرى على غاية من الأهمية، وهي أن قضية تعيين الثلث في مجلس الأمة وهو من صلاحيات رئيس الجمهورية من الصعب جدا أن يكون رجلا أو امرأة ولو أن مجموع النساء بالمجلس ولا واحدة منهن تم انتخابها، لكن الواقع في المجالس المحلية يشهد غير ذلك، خاصة وإذا كانت هناك نساء كثرات ضمن الهيئة الانتخابية فسيصوتن لصالح امرأة.

صفوة القول، هذه القوانين الجديدة سواء قوانين الانتخابات أو قانون الأحزاب، ستفتح آفاقا كبيرة للمرأة، لأن المرأة كانت مغيبة في المجالس المنتخبة، كانت تظهر في المجال السياسي فقط، أما المجالس الأخرى فكانت تصل إليها بالكفاءة أو بالشهادة أو بالطرق المعقولة. كانت تصل في الجيش على رتب، في البكالوريا أعلى نسب هي من نصيب النساء، في القضاء أعلى هيئة قضائية إدارية ترأسها امرأة في الحكومة. إذن، كل ما كان هناك معيارا موضوعيا إلا ووصلت فيه امرأة لكن العمل السياسي يظل بعيدا عن العوامل الموضوعية وهذا ما يطرح تحديا بل رهانا سياسيا للمرأة السياسية الجزائرية.

وكنتيجة لذلك، فإن تفعيل حق الترشح للمرأة في الجزائر ولل قضاء على محدودية التمثيل في المجالس المنتخبة، لا تنطو على النصوص القانونية أو الوصول إلى أرقام فقط، بل تتطلب النظر في الظاهرة الاجتماعية ككل وبكل ما يؤثر فيها من عوامل تؤثر بدورها في التوعية السياسية للمرأة، وفي مقدمتها المؤسسات المشاركة في التنشئة الاجتماعية وصولاً إلى التنشئة السياسية المرجوة، من أجل تفعيل التمثيل النسائي على مستوى المجالس المنتخبة من خلال ممارسة حق الترشح دون شرط قانوني تعجيزي أو قيد اجتماعي.¹⁵

-تشبيب المجالس المنتخبة وتأثيره في تفعيل العملية السياسية

يعتبر قانون الانتخابات الركيزة الأساسية والرئيسة للإصلاحات، هذا وبالإضافة للبعد الذي نسجله لقانون الانتخابات من خلال هذا القانون العضوي الذي يتميز بإشراك شريحة الشباب. في هذا الصدد، تعد البلدية اللبنة الأولى والقاعدة الأساسية للممارسة الديمقراطية والممارسة المشاركة سواء بالنسبة للمنتخبين أو بالنسبة للمجتمع المدني. فما هي يا ترى الانشغالات الملموسة في هذا الجانب؟

يبرز هنا مفهوم ومعنى الشباب الذي لا يعني جيل ووليد كتلة اجتماعية فقط، وإنما هو جزء من استراتيجية الأمة. كما أن تاريخ الأمم برمته ارتبط بالأجيال التي غيرت مجاريه. بالإضافة إلى كون الشباب هم عماد الأمة ورجالات مستقبلها، يمثلون ثروة هائلة يمكن استخدامها في تجسيد مختلف المشاريع التي تطمح إليها البلاد.¹⁶

شهدت في هذا الصدد، الانتخابات الجزائرية تخفيضا في سن رئيس البلدية وحتى رئيس المجلس الشعبي الولائي إلى سن 23 سنة. كما يمكن لهذا الشاب أيضا أن يكون منتخبا في مختلف المجالس المحلية... وهو الأمر عينه يقال بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني الذي حُدد في إطاره سن النواب والمتراوح بين 25 إلى 28 سنة. يتعلق الأمر كذلك بمجلس الشيوخ ومجلس الأمة، حيث تم تخفيض سن النواب من 40 سنة إلى 35 سنة. هي تعديلات قانونية تم إجرائها من أجل تشبيب المجالس المنتخبة لتمثيل أوسع.

فرضت بذلك القوة الشبانية حضورا كقوة في ترجيح الموازين، ولكن ما نلاحظه هو أن النخب السياسية لم تستطع صياغة ذلك الخطاب الذي يستجيب لهذه الفئة الرائدة والقادمة إلى حقل السياسة، خاصة وأن جيل جزائر اليوم هو جيل واعي يخطو حذو الرشاد والنضج. إن إشكالية الشباب ليست بإشكالية تمثيل فحسب، وإنما هي إشكالية أفكار وبديل وربما إشكالية تنافس بل وتغيير فيما بعد.

والآن، وفيما يتعلق بالأحزاب والمشهد الذي تجري أحداثه أمامنا، فيبدو أن الجزائر تشهد مرحلة البيداغوجيا السياسية الحزبية، فقد بدأت هذه الأخيرة تشكل نوعا من الرأي الباهت، المتفكك والمتنافي أحيانا. هذا الوضع لم يدفع بالبلد إلى التشنجات التي كانت موجودة من قبل، بل أصبح يشكل قيمة مضافة للبلد، لأن هذا الأخير سيجد توافقات في إطار هذا التنوع، وهذه الحكمة السياسية التي بدأت تتفاعل ومكونات المجتمع الجزائري وحتى التنافس على المواقع، سيسمح للبلد بأن يفاوض من أجل مخارج تقيه من مخارج أخرى.

إن الإصلاحات مرهونة بمستقبل تمكين الشباب الذي أضى يشكل الشريحة الأكبر من المجتمع الجزائري. ولهذا السبب، تكمن أحد أهم النقاط الإيجابية في توزيع الصفقات العمومية بنسبة 20% على الشباب وفق طريقة مؤسسات صغرى ومحددة برؤوس أموال (20 مليون سنتيم). بمعنى، أن النقطة الأساسية تكمن في ضرورة إشراك هذه الفئة

¹⁵ نفس المرجع، ص. 211.

¹⁶ إبراهيم أبو زيد أبو الحسن عبد الموجد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009)، ص. 32.

الحيوية من الشباب عندما يتم تبني الإصلاحات السياسية؛ فالشباب هو عنصر التغيير الاجتماعي والاستقرار السياسي في نفس الوقت. وهو الأمر الذي سيضفي إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمهني، كونه عنصر استقرار بالنسبة لفئة أساسية في المجتمع. وفي نفس الوقت، الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد التنموي المتعدد المهام. تكمن النقطة الإيجابية هنا في حقيقة مفادها: ليس فقط على الأحزاب السياسية أن تحقق طموحا يتعلق بالمجالس المنتخبة، بل إن العملية الاجتماعية والاقتصادية هي ركيزة العملية السياسية، وهي انعكاس أمين لهذه العملية السياسية وبذلك، تهدف النخب والفئات السياسية أساسا لتحسين هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تخصيص الحكومة 20% من الصفقات العمومية لهؤلاء الشباب يعد أمرا على قدر كبير من الأهمية، إلا أنه يجب تكييف هذه القوانين بطريقة آلية وسريعة حتى تحقق مثواها على أرض الواقع، لأن المشاكل في السابق بدأت تتفاقم منذ بداية تبني الدولة مشاريع كبيرة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو بالنسبة للجهازين (ANSEI) و(CNAC) أو مجموعة المشاريع والبرامج الخاصة بتشغيل الشباب. رأينا كيف أن الشباب يهرول نحو هذه المشاريع لكنه سرعان ما يرتطم بأفة البيروقراطية التي أصبحت تشكل مشكلة وعائقا كبيرين بالنسبة لهؤلاء الشباب. الأمر الذي يستدعي تكريس مبدأ المتابعة والسيطرة على تنفيذ هذه القرارات، بمعنى متابعة هذه المشاريع والبرامج عن كثب وعدم الاكتفاء بتشريع القوانين وصياغة النصوص في هذا الشأن. وإنما ضرورة تكريس مبدأ المسائلة مع نهاية كل سنة حول عدد الشباب المستفيد من هذه الحصص بل تحديد عدد المبالغ المخصصة والمدرجة في إطار تنفيذ هذه البرامج المخصصة لتوظيف الشباب.

تجدر الإشارة هنا إلى تدخل رئيس الجمهورية كلما سنحت الفرصة، لإضفاء نقلة جديدة بخصوص ملف تمكين الشباب وإدماجه في العملية الاقتصادية، وكذلك مراجعة قانون الصفقات له أيضا تأثيره على العملية السياسية. فإلى أي مدى سوف تخدم هذه الإجراءات التي أقرها الرئيس هذه الرؤية الشاملة للإصلاحات في الجزائر؟

كانت هناك أربع نقاط أو محاور أساسية تطرق إليها رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء مؤخرا؛ تتمحور النقطة الأولى في إعادة النظر في بعض الأمور كدراسة قانون الصفقات العمومية. وكما هو معروف، أن قانون الصفقات العمومية جاء في إطار الإصلاحات لأن القانون القديم المتعلق بهذه الصفقات كان يعاب عليه أنه غير شفاف. وعلاوة على ذلك، جاء القانون الجديد ليضفي مثالا بعد الشفافية على المعاملات الاقتصادية بشكل عام. إلا أن هذا القانون شهد بدوره عدة مشاكل أثناء تطبيقه؛ فهناك مجموعة من المشاكل تعترض تجسيده على أرض الواقع سواء على مستوى مركزية اللجان أو على مستوى مرونة القانون لأنه كان يفتقد لهذه الصفة من قبل. فأى قانون يوضع حيز التنفيذ تظهر أمامه مبادرات ومحاولات لإضفاء بعض التعديلات عليه أو الوقوف مثالا على بعض الإكراهات التي تواجهه. ينصب جديد هذا التعديل في نقطتين رئيسيتين: تكمن أولهما في إضفاء بعض المرونة في المعاملات وخاصة في وضع اللجان على مستوى القطاعات أو على مستوى الوحدات المختلفة وبذلك سيشهد القانون بعض التعطيل خاصة وأن الجزائر مقبلة على تجسيد مشاريع كبيرة وفي ظرف وجيز للغاية. لا بد من وجود حكومة ذات كفاءات لإدارة هذه البرامج وتجسيدها حتى نشهد الانتقال إلى اقتصاد مبني على الإنتاج لا على البترول والمحروقات.

كما أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، تمثل عنصرا رئيسيا في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، وإلا ستؤدي إلى نمو في المدى الطويل، أما ما يجعل

التحليل أكثر صعوبة فيتفعيل الاصطلاحات السياسية في الجزائر فهو كون هذه النتائج غير صلبة وإنما هي ظاهرة فيما يسمى بالمرض الهولندي وهو ما يجعل التحدي اكبر في تنوع الصادرات خارج المحروقات، وتشجيع الإنتاج الوطني وإعادة بعثه من جديد في قطاع الصناعة المتضررة بفعل الوفرة النفطية بهدف تقليص الواردات الغذائية.

يمكن القول انطلاقا من التحليل السابق، أن البلد بحاجة إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، والسبب في ذلك يعود إلى النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التي تستند إلى إجماع واشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية، وأن العلاقة بين هذه الإصلاحات والنمو الاقتصادي تبدو تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في إحداث النمو واستدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للجزائر، وقدرة السياسات الاقتصادية على توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاح.

-المقاربة التنموية في تفعيل الإصلاحات السياسية: ضرورة خلق التوازن بين العملية الإصلاحية السياسية،

الاقتصادية والاجتماعية

الثابت أن الإصلاح السياسي لا يمكنه أن يحقق أهدافه بمجرد التصويت على القوانين التي تسمح بتنظيم انتخابات حرة، فهو يحتاج إلى إعادة بناء المجتمع بأكمله، ولا يمكن ضمان وصوله لأهداف إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل، فإصلاح قانون الانتخابات وحده لا يكفي لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، مما يدفع بنا لطرح موضوع المقاربة التنموية في تفعيل الإصلاحات السياسية.

إن تفعيل الإصلاحات التي تشهدها الجزائر اليوم يستجيب لضرورات عملية وتتمثل في ضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطلعاتها، هذا من جهة، و من جهة أخرى متطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم انتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في الجزائر بما لا يتعارض ومتطلبات الديمقراطية المتجددة . كما يستجيب لمتطلبات قانونية وتتمثل في ضرورة التطرق للمنظومة القانونية المنظمة لعملية الانتخاب في علاقتها بالأحزاب السياسية، ثم لا بد من الاستقرار على صعيد الجهتين الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن الجزائر لا تزال تفتقد لتلك الإرادة السياسية لخلق توازن بين العملية الإصلاحية الاقتصادية والعملية الإصلاحية السياسية وكذلك العملية الإصلاحية الاجتماعية.

فلنتساءل في البداية، هل السلوكيات السلبية التي تشهدها العملية الانتخابية والعملية السياسية في الجزائر قد نجد لها الدواء في مكنم الداء من خلال فتح العمل السياسي وإنشاء الأحزاب التي أكد عليها رئيس الجمهورية على أن لها كلمة القيصير في القضاء على مثل هذه الممارسات السلبية والتي تؤكد بالدرجة الأولى على المواطن والمنتخب؟

لا تزال الجزائر في المرحلة الانتقالية وهي أصعب مرحلة بحكم أنها تشهد تحولا ديمقراطيا مثلها مثل باقي الدول العربية الشقيقة والمجاورة. وهذا على غرار المراحل السابقة التي شهدتها البلاد بكل عيوبها ونقائصها. لكن كيف تتروخ معالم الديمقراطية حيث التعددية السياسية والتنافسية والانتخابات الدورية والتداول السلمي على السلطة وصياغة دستور يشهد موجة ثانية من الإصلاحات يكون واضح المعالم...الخ؟

إن الجزائر لا تزال بعد عقدين من الزمن تبحث عن الرسوخ الديمقراطي وفاعلية الأحزاب بالدرجة الأولى، فالعملية السياسية لا يمكن أن نفصلها عن العملية السلمية. تظهر هنا المقاربة التنموية في تحديث وبناء التحول الديمقراطي، ومن ثمة التحول الاقتصادي الريعي، والاقتصادي النفطي.

وحتى نخرج من النظرة التشاؤمية التي تسيطر على أفكار كل جزائري من خلال تجربة سابقة، هل من آفاق جديدة تحملها هذه الإجراءات وهذه القوانين الجديدة؟

يتطلب بناء "الدولة القوية" أسسا اجتماعية واقتصادية قوية. لقد أسست محاولة إحداث التطور في مفهوم "الفشل المدني" (Civic failure) عنصرا رئيسا في البراداييم الذي تتبناه الجزائر حول التسوية والتعديل في البلاد. ويعد المجال الجمعي عنصرا مهما لهذا التطور، وهذا ما بدأ بشكل كلي مع مسار سريع ابتداء من دستور الدولة الذي يعد فريدا من نوعه؛ حيث تقر الدولة بالتدخل لترويج مفاهيم "المسؤولية الجموعية"، وهذا ما كان سببا في الانتقال من معيار "الانتظار الاجتماعي والوضع المعاش" (Social wait and see attitude) إلى قوانين مساعدة الذات (Self-help) وتلك المتعلقة بـ"المواطنين الذين يحملون ويتحملون مسؤولية أنفسهم"¹⁷. ويمكن التساؤل هنا، إلى أي مدى تعتبر عوامل الفشل في الإصلاح الاقتصادي في الجزائر نتيجة للأخطاء التي ترتكبها السياسة؟ وهل يعد النمط الغريب لانعزال الجزائر مفيدا لإجراءات التعديل والإصلاح في البلاد، أم أنه من شأن العلاقات الوظيفية أن يكون لها منحنى آخر؟ أم أن عملية الديمقراطية والتعديل البنوي وحرية التعبير وتراجع الدولة كانت نفسها عوامل فعالة لعزل النظام عن المجتمع؟¹⁸ وتبقى الدائرة السياسية هي التي تؤسس المبادئ الأساسية للاتفاقيات بين الجمعيات؛ فهي التي تصمم مؤسسات الحوار السياسي المنظمة، مغطية بذلك كل المجالات المهمة التي من شأنها أن تدعم المسار والبناء الديمقراطي الذي تتبناه الجزائر حاليا¹⁹.

وبذلك، فإن العملية السياسية والمجال السياسي هو انعكاس أمين للبعدين الاقتصادي والاجتماعي. من خلال توزيع الثروة بشكل عادل، وخلق العدالة الاجتماعية وبذلك تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. إن العملية السياسية ما هي إلا عملية ضابطة لهذا الاستقرار. تكمن المشكلة في أن الجزائر تبحث عن جزائر ما بعد المحروقات.. عن جزائر ما بعد النفط، وهو ما يطرح إشكالية السلم الاجتماعي الذي لا يزال مرهونا بعائدات المحروقات. إن ما يحدث اليوم في الجزائر هو توزيع للمداخل لكسب نوع من الرضا الاجتماعي فحسب. ولهذا السبب، لا بد من إعادة النظر من خلال هذه الإجراءات والقرارات المتخذة سواء لحساب مؤسسات القطاع العمومي أو مؤسسات القطاع الخاص، وضرورة أن تصب كلها في سياق تأسيس اقتصاد وطني منتج.

فلماذا لا يتم تفعيل العملية الفلاحية والعملية الخدمانية في ظل الاستقرار الإقليمي خاصة وأن الأمن الغذائي مرهون بأسعار الخارج؛ فالجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية²⁰. إن الاعتماد الخارجي على مصادر الغذاء يشكل تهديدا حقيقيا لقراراتها السياسية سيما تجاه القوى الكبرى التي تمددها بالمواد الغذائية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي. وعليه يكون من الصعب عندئذ أن نتصور ممارسة سياسية فعالة في ظل رهن القرار السياسي للمصالح الأجنبية²¹.

¹⁷ Andrea Liverani, "Civil society in Algeria: The political functions of associational life", (New York: Routledge : 2008), p 44.

¹⁸ Ibid., p: 45.

¹⁹ Omar Derras, «The contribution of NGOs of The North and the EU to the Development of Civil Society in Algeria-A Case Study on Associations», in Isabel Schafer and Robert Henry (eds.) "Mediterranean Policies from Above and Below", (Nomos, Berlin\Aix-en-Provence, 2009).

²⁰ حفيظ صوالي، "الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية"، الخبر، العدد 5879 ليوم 17 جانفي (2010).

²¹ صالح زياتي، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، دفاتر السياسة والقانون (عدد خاص)،

هي فرصة تاريخية بالنسبة للانتقال من مرحلة الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتعدد والمتنوع، ولدى الجزائر المقومات المادية والبشرية ما يخلو لها تحقيق ذلك. فبالإضافة إلى الجانب الاقتصادي والجانب السياسي، هناك الشق الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نجد على سبيل المثال قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة برفع معاشات المتقاعدين وهي مسألة مهمة وخاصة إذا نظرنا إلى حجم هذه الشريحة التي تقارب 02 مليون متقاعد مما يعتبر قرارا مهما للغاية.

وما يلاحظ في قضايا الإصلاح في الجزائر، هو أن الرئيس هو المبادر بالإصلاح السياسي والاقتصادي والمبادر أيضا في رفع وتحسين قدرة المواطن. وقد أكد في هذا السياق على مسألة مهمة في تفعيل الاقتصاد وذلك بإضفاء المرونة أكثر على القرار بدل تكريس مركزية القرار. كما أكد أيضا أن الرقابة تبقى صارمة على مستوى المحاسبة المالية بمعنى أنه في حالة إعطاء التسهيلات اللازمة في قضية إبرام الصفقات، لابد من استكمال العملية تحت الرقابة اللازمة مما يعتبر أمرا في غاية الأهمية وهذا رغم وجود بعض النقائص في الميدان. إذن الرقابة موجودة في قضية الصفقات وكذلك الرقابة القضائية والشفافية موجودتان فيما يتعلق بالعمل السياسي ككل. والأهم من كل هذا هو ضرورة وعي الشعب الجزائري لاستكمال هذا المسار ليس بزرع تخوفات وإنما بزرع الأمل من خلال ثلاثية "الاقتصاد، السياسة، والجهة الاجتماعية". هي رسالة أمل للجزائريين في المستقبل حتى يساهموا ويكرسوا هذا المسار الذي تعرفه البلاد، خاصة وأن هذه الإجراءات هدفها الأساس هو تحريك عجلة التنمية والاقتصاد. فلا يمكن إحراز التقدم في الاقتصاد ما لم يكن هناك استقرارا اجتماعيا ووجود جهة داخلية محصنة.

إن الاهتمام الآن وبهذا الشكل بالجهة الداخلية يخدم بالدرجة الأولى الاقتصاد. كما أن الولوج إلى اقتصاد متنوع والخروج من دائرة اقتصاد الربع لن يأتي بين عشية وضحاها. فلماذا الآن تمويل مشاريع في خدمة الاقتصاد والبنية التحتية للبلاد في إطار مجموعة من المشاريع الكبرى التي ستعطي ثمارها مستقبلا ولكن مصحوبة بارتفاع في الواردات²². فهذا لا يعتبر خطرا فحسب، بل هو أيضا سبب وتيرة التنمية الحالية وبسبب أيضا ارتفاع الأسعار في المواد المستوردة من الخارج. حيث لا يزال النمو مرتبطا بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلى القطاعات الأخرى عن طريق الاعتماد المطلق على إيرادات المحروقات ترتب عنها وجود معدلات عالية من الاستثمار.

إن الأطروحات التي كانت سائدة ارتبطت بطابع الدولة المسيرة وأدت إلى اختلالات خارجية ظهرت بعد ذلك تبين أن خصائص الاقتصاد هو اقتصاد قائم على الثنائية وشديد التبعية للخارج (أحادي التصدير) وريعي، يتعرض لإفرازات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلب أسعار النفط²³. فالجزائر تعيش أيضا اليوم مرحلة انتقالية اقتصادية والهدف منها هو الوصول إلى اقتصاد مبني على الإنتاج وتثمين العمل. خاصة وأن البلاد خرجت في العشرية الماضية من اقتصاد منهاري وسياسة منهارة بل ودولة منهارة.

²² إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001-2004، ثم برنامج دعم النمو 2005-2007، وبرنامج الإنعاش، وهو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبذلك، فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وعلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

²³ حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة اقتصاديات شمال

بقي القول في النهاية، بأن الإصلاحات السياسية وفي إطار كلمة الرئيس وتأكيد على مسار هذه الإصلاحات بطموحات الشعب وآماله، تعبر عن إرادة سياسية جادة في تفعيلها بدليل فتح المجال السياسي للأحزاب وتأمين شفافية العملية الانتخابية، وإقحام القضاء الذي يعتبر جهة محايدة.

ستأتي الإصلاحات أكلها فقط إذا عكست رؤية واضحة قادرة على انتزاع ثقة المواطن، فما يهم هذا الأخير هو مؤسسات مستقرة تعبر عن آرائه فيلتحق بها الأشخاص المؤهلين لها بكل جدارة واستحقاق. وقبل ذلك، يطلب المواطن أبسط متطلبات العيش من عمل، سكن.. وهنا يأتي دور الأحزاب المطالبة بالتميز من خلال طرحها لبرامج اقتصادية هادفة. ومن هنا تحتاج الإصلاحات في العالم العربي بصفة عامة والجزائر في هذه المواطن من الدراسة، جهودا جبارة من الإبداع الفردي والعمل الجمعي، تساهم فيها مختلف الحقول والقطاعات والفعاليات، على نحو يسفر عن صنع نماذج جديدة، فيما يخص إدارة شؤون السلطة والثروة والمعرفة²⁴.

بالطبع هذا رهان صعب. وإذا نجح، فإنه سيكون ثمرة صراعات مريرة وتجارب مديدة وتحولات خلقة، يكتسب خلالها الفاعلون والناشطون والمواطنون، كل في حقل عمله وفي مجال تأثيره، خبرات غنية بقدر ما ينجحون في صوغ أو ابتكار أطروقيم وقواعد وأساليب جديدة في العمل والإنتاج أو في التداول والتبادل أو في التدخل والتوسط أو في التنظيم والتدبير²⁵.

خاتمة:

صفوة القول، تبين الدراسة أن هناك مجموعة من الدروس يجب التوقف عندها: إن تحقيق أي خطوة إيجابية على طريق تفعيل الإصلاحات السياسية والمنظومة الانتخابية في الجزائر خاصة من خلال إعادة الاعتبار للمؤسسات الدستورية (البرلمان والقضاء)، سيكون لها الأثر المباشر على تغيير موقف الناس خيال هذه الإصلاحات وصلاحيات هذه المؤسسات، سيزرع الثقة في نفوسهم، وسيحقّزهم، بالنتيجة، على التعاطي التلقائي والكثيف مع الشأن العام. ففي تجارب دولية مقارنة، أثبتت معطيات الواقع كيف خلق التوافق على القوانين والدستور، والحوار من أجل بناء مؤسسات دستورية على قاعدة الشفافية، والنزاهة، واحترام إرادات المواطنين، مناخا سياسيا أذكي جَذوة الثقة، وحرّض الناس على التعاطي التلقائي مع ديناميات الانتقال، وفي صدارتها التصويت على الدستور، والمشاركة في الانتخابات التي تعقب عادة مرحلة الانتهاء من صياغته. في اسبانيا مثلا، مثل التوافق على دستور 29 ديسمبر 1978، مهمازا لإقناع المواطنين بأهمية الانخراط في عملية الانتقال التي أعقبت الجنرال "فرانكو" (1975). والأمر نفسه لاحظته المراقبون المتابعون لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 23 أكتوبر 2011، حيث ولدت ثورة الرابع عشر جانفي الحماس في نفوس التونسيين، ودفعت بهم إلى المصالحة مع السياسة.

ومع اقتناعنا بأن الطريق نحو الرسوخ والبناء الديمقراطي ليس سهلا، ومع وعي تعقيدات الوضع الجزائري وأحواله المركبة، فإنه يُشدد على أهمية وضوح الرؤية وسلامة الآليات وشفافيتها في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحفيز المواطنين على الاندفاع الطوعي في صيرورة البناء وحماية تراكماته. وسيكون من باب الاستطراد، التذكير بأن النجاح في التوافق النهائي على متطلبات الإصلاح وحصر منظومة القيم الدستورية والسياسية والثقافية تطلّب عقودا من الإقدام

²⁴ علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة. ط2. بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2012، ص.

والإدبار، واستلزم مراوحة صعبة وشاقة بين أكثر من شكل سياسي، في سياق تاريخي مختلف تماما عن الظروف التي تعيشها البلاد اليوم. فقد اقتضى الاستقرار على نمط النظام الجمهوري في بلد كفرنسا أن يقدم أبنائها كلفة مادية ومعنوية كبيرة، وأن يطول صراعهم قرابة القرن من الزمن بعد انجاز ثورته (1875-1789). والأمر نفسه عاشه نظرائهم الأسبان، حيث لم يفلحوا في تحقيق انتقالهم إلى الديمقراطية حتى العام 1978، علما أن الإرهابيات الدستورية الأولى بدأت مع مستهل القرن التاسع عشر (1815-1814) ومع ذلك، فالتشديد على متغير الزمن والتدرج فيه، لا يعني أن البلاد العربية بصفة عامة والجزائر في هذا الموطن من الدراسة بصفة خاصة، مُجبرة على تكرار المسار نفسه الذي قطعتة التجارب المُشار إليها، بل في مُكنها اختزال الوقت نسبيا، والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة في مضمار الاتصال والتواصل، وتصاعد وتيرة العولمة، وتزايد تأثيراتها على منظومة القيم والبنى الثقافية، والحال أن عددا مهما من الدول الناجحة في عملية الانتقال أعطت الدليل على تحقق هذه الإمكانية في الواقع. فهكذا، يمكن أن تُشكل عملية إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي في إطار المنظومة الانتخابية، أحد الإجراءات المساعدة على تقوية البيئة التمكينية لمشاركة المواطنين، وإسعافهم في رفع قدراتهم، وجعلهم فعالين في هذا المجال؛ علما أن تنبئنا كان واضحا إلى أن الإصلاحات ذات البعد المعيارى (القانوني والإجرائي)، تحتاج على أهميتها، إلى ذهنية تستوعب مضامينها، وتمثل أبعادها، وتحترم، بالنتيجة.

قائمة المراجع:

-المراجع والمصادر باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أبو زيد فهدى مصطفى، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.
- 2- إبراهيم أبو زيد أبو الحسن عبد الموجود، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- 3- الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: بدون دار النشر، 2007.
- 4- دوفيرجي مورييس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1992.
- 5- مياي ميشال، دولة القانون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1979.
- 6- حرب علي، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة. ط.2. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- 7- حرب أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987.
- 8- عبدو سعد ومقلد علي و نعمة إسماعيل عصام، النظم الانتخابية دراسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- 9- قالية إسماعيل معراف، الإعلام حقائق وأبعاد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 1990.

II - المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

10- Derras Omar, «The contribution of NGOs of The North and the EU to the Development of Civil Society in Algeria-A Case Study on Associations», in Isabel Schafer and Robert Henry (eds.) "Mediterranean Policies from Above and Below", Nomos, Berlin\Aix-en-Provence, 2009.

11- Liverani Andrea, "Civil society in Algeria: The political functions of associational life", New York: Routledge, 2008.

ب -الدوريات والمجلات

1- بوحفص حاكمي، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (7) بدون سنة طبع.

2-زباني صالح، "الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية"، دفا تر السياسة والقانون (عدد خاص)، أبريل 2011.

3-مسراتي سليمة، "المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة"، مجلة المفكر 8 (2012).

4-عبد الجليل مفتاح، "البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري"، الاجتهاد القضائي 4 بدون سنة طبع.

5-صواليلي حفيظ، "الصناعة الزراعية الجزائرية عاجزة عن تلبية الحاجيات المحلية"، الخبر، العدد 5879 ليوم 17 جانفي (2010).

- الدوريات باللغة الأجنبية

B- Périodiques

6-Dris-Ait-Hamadouche, Louisa, « L'abstention en Algérie : un autre mode de contestation politique » , *L'Année du Maghreb*, Paris : CNRS EDITIONS, 2009.